من القيم إلى الممارسة: قراءة في أخلاقيات السلوك المهني للرياضي المحترف

From values to practice: A reading in the ethics of professional behavior of a professional athlete

صايم عتيقة♦
كلية الحقوق جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس/ الجزائر
Atikasayem6@gmail.com

شهيدي محمد سليم
كلية الحقوق جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس/ الجزائر
chehidims@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2025/09/28 **تاريخ القبول: 2025/11/20** **تاريخ النشر: 2025/12/25**

الملخص:

الأخلاق الرياضية تمثل الأساس الذي يقوم عليه الاحتراف الرياضي، فهي التي تضبط سلوك الرياضي وتوجه ممارسته نحو النزاهة والاحترام المتبادل، وعلى النقيض من ذلك فإن غياب هذه القيم يُفقد النشاط الرياضي جوهره ويتحول إلى مجرد صراع خال من المعايير، وهنا تبرز أهمية القانون الرياضي الذي يترجم هذه المبادئ إلى قواعد ملزمة وآليات تنظيمية تضمن احترامها على أرض الواقع إذ أنه يحمي المنافسة من الانحرافات ويصون سمعة الرياضة كمجال يقوم على العدالة والشفافية، كما تلعب التنشئة الرياضية دورا محوريا في ترسيخ هذه القيم منذ المراحل الأولى للمسار الرياضي، فتغرس لدى الفرد ثقافة الالتزام والانضباط وتجعله أكثر وعيا بمسؤولياته القانونية والأخلاقية داخل المنظومة الاحترافية، كما أن تلاقي الأخلاق والقانون والتنشئة السليمة يشكل منظومة متكاملة تضمن استدامة الممارسة الرياضية في إطار احترافي سليم يحافظ على جوهر الرياضة ورسالتها.

الكلمات المفتاحية: الرياضية الاحترافية، القيم الأخلاقية، التنشئة الرياضية، القانون الرياضي.

Abstract:

Sports ethics is the foundation of sports professionalism, which regulates the behavior of the athlete and directs his practice towards integrity and mutual respect. On the contrary, the absence of these values makes sports activity lose its essence and turn into a mere conflict devoid of standards. The importance of sports law, which translates these principles into binding rules and regulatory mechanisms that ensure their respect in

♦ المؤلف المرسل

practice, as it protects competition from deviations and preserves the reputation of sport as an area based on justice and transparency, Sports formation plays a pivotal role in establishing these values from the earliest stages of the sports track. Instilling in the individual a culture of commitment and discipline and making him more aware of his legal and ethical responsibilities within the professional system, The convergence of ethics, law and sound education constitutes an integrated system that ensures the sustainability of sports practice within a sound professional framework that preserves the essence and mission of sport.

Keywords: Professional sports, ethical values, sports upbringing, sports law.

مقدمة:

الرياضة الاحترافية لم تعد مجرد منافسة بدنية بل تحولت إلى مجال معقد تتقاطع فيه المصالح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يجعل الانضباط والالتزام القواعد عنصرا أساسيا للحفاظ على نزاهة الممارسة الرياضية، احترام القواعد لا يتحقق بمجرد وجود أنظمة ولوائح تنظم العلاقات داخل الوسط الرياضي، بل يتطلب وعيا داخليا لدى الرياضيين يجعل التزامهم جزءا من شخصيتهم ومسارهم المهني، وهنا يظهر الدور المحوري للأخلاق الرياضية التي تدفع الفرد إلى التصرف وفق روح اللعب النظيف وتحد من الانحرافات قبل أن تتطلب تدخلا تنظيميا أو عقابيا، فكلما كان البعد الأخلاقي حاضرا في تكوين الرياضي منذ مراحله الأولى كلما صار احترامه للقواعد أمرا طبيعيا لا يحتاج إلى رقابة دائمة، وهذا التكامل بين الانضباط الخارجي والدافع الداخلي يضمن استقرار المنافسة ويعزز صورة الرياضة كوسيلة تربية وبناء مجتمع يحترم القيم، قبل أن تكون مجرد مجال للنتائج والألقاب، ومن هذا المنطلق تُطرح إشكالية أساسية تعد الدافع في الدراسة، أين نتساءل:

1. مفهوم أخلاقيات الرياضي المحترف وأبعادها

يُشكل مفهوم أخلاقيات الرياضي المحترف قاعدة أساسية لفهم الممارسة الرياضية في سياق احترافي يتسم بارتفاع الرهانات الاقتصادية والاجتماعية، فالرياضة اليوم لم تعد مجرد نشاط بدني أو وسيلة ترفيهية بل أصبحت قطاعا منظما قوانينه ولوائحه، وتلعب دورا محوريا في تكوين صورة المجتمعات وإبراز قيمها ومن هنا تبرز أهمية الأخلاق كعنصر جوهري يُحافظ على نزاهة المنافسة ويضمن احترام قواعد العدالة والانصاف من جميع المشاركين وفيما يلي تفصيل لمفهوم أخلاقيات الرياضي المحترف وإبراز لأبعادها.

1.1. مفهوم أخلاقيات الرياضي المحترف

تعددت التعاريف الواردة أخلاقيات الرياضي المحترف اذ نجد منها تعريفا تربويا يُعرفها بأنها "أداة لتقويم شخصية الرياضي وصقل سلوكه من خلال ترسيخ قيم الانضباط، وضبط النفس والتعاون واحترام القواعد

والتعامل الحضاري اثناء الفوز أو الخسارة"[1]، أما التعريف الاجتماعي فيراد بها: " انعكاس القيم الاجتماعية في الممارسة الرياضية، حيث يتحول الرياضي الى قدوة ونموذج يُحتذى به في السلوك وتعكس صور حضارية عن رياضة ومجتمعة"[2].

وإذا ما حاولنا تعريفها من ناحية احترافية فيُقصد بها "المعايير التي تعرض على الرياضي الالتزام بسلوك مسؤول ونزيه، وتمنعه من كل ما من شأنه الاضرار بسمعة الرياضة أو الاخلال بالتنافس العادل"[3]. أما إذا حاولنا إسقاط الأخلاق الرياضية على الاحتراف كوظيفة فتعرف "بأنها الوسيلة التي تضمن تحقيق الأهداف الجوهرية للرياضة الاحترافية عبر ضبط سلوك الرياضيين ومنع التجاوزات التي قد تفسد متعة اللعب أو تفقدها قيمتها التربوية"[4].

من خلال كل هذه التعاريف وغيرها يمكن تعريف أخلاقيات الرياضية المحترفة على وجه الشمول بأنها المنظومة أخلاقية والقانونية التي تشكل ميثاق شرف غير مكتوب، يربط الرياضي المحترف بواجبات سلوكية تجاه نفسه وزملائه ومنافسيه ومؤسسته الرياضية والمجتمع.

2.1. الفرق بين الأخلاق العامة وأخلاقيات الرياضي المحترف.

يظهر الفرق بين الأخلاق العامة[5] وأخلاقيات الرياضي المحترف بوضوح عند تحليل طبيعتها وأهدافها وأليات تطبيقها فالأخلاق العامة تمثل مجموعة القيم والمبادئ التي يستند اليها المجتمع لتنظيم سلوك أفرادها وضمان استقرار العلاقات الاجتماعية، وهي غالبا غير مكتوبة وتستمد قوتها من الضمير المجتمعي والعرف الاجتماعي لكن يمكن أن تتحول الى التزامات قانونية عندما يتم تقنينها في نصوص تشريعية كالقوانين الجنائية والمدنية وهي شاملة لجميع الأفراد وتتناول مختلف مجالات الحياة العامة والخاصة، وتتسم بالمرونة والتطور مع تغير قيم المجتمع أما أخلاقيات الرياضي المحترف فهي نظام خاص ذو طبيعة مهنية وتنظيمية يفرض على الرياضي التزامات محددة بموجب عقوده وللوائح الاتحادات الرياضية مثل احترام قواعد اللعب النظيف، وتجنب المنشطات والامتثال للأنظمة التأديبية، وتمتاز هذه الأخلاقيات بكونها اكثر دقة والزامية من الأخلاق العامة حيث تتيح للهيئات الرياضية توقيع عقوبات فورية كالإيقاف أو الغرامة أو فسخ العقد حتى دون وجود حكم قضائي طالما ثبتت المخالفة وفقا للوائح، كما أنها قد تمتد لتقيد سلوك الرياضي خارج المنافسة اذا كان ذلك يمس نزاهة الرياضة أو سمعتها، وعليه يمكن اعتبار الأخلاق العامة قاعدة شاملة للسلوك الاجتماعي، في حين تمثل أخلاقيات الرياضي

[1] - Hans Lenk, Values and Norms in sport : certical reflections on the position and role of sport inmodern society, sport science review,1994, vol 03, n01, p02.

[2] - Jay. J. Goakley, Sport in Sosciety : Issues and cotroversies(13th edition), new york : Mc Grow-Hill education,2021, p32.

[3] - Pangtey, Teena, Professional Ethics and Sports Participation, International Journal of Phsiology, Nutrition and Physical Education,2019, vol04, n01, p502.

[4] -Abdelkader Noureddine Chaker, Good Governance in Sport : A European Survey, Council ofEurope Publishing,2004,p05.

[5]- الأخلاق العامة يقصد بها قواعد سلوكية مشتركة تنظم العلاقات بين البشر في المجتمعات المختلفة كالأمانة والصدق والاحترام المتبادل.

تطبيقا متخصصا ومشددا لهذه القيم في المجال الرياضي بهدف حماية النزاهة المنافسة والحفاظ على الثقة في الرياضة كمؤسسة اجتماعية واقتصادية[1].

وهذا الاختلاف ينعكس كذلك على مستوى المسؤولية والرقابة، حيث أن الأخلاق العامة غالبا ما تتطلب اثباتا قضائيا أو تدخل السلطات العامة لفرض الجزاء بينما أخلاقيات الرياضي المحترف تعتمد على آليات تأديبية داخلية تتميز بالسرعة والفعالية مثل لجان الانضباط أو غرف التحكيم مما يسمح بالتدخل الفوري لحماية سير المنافسة واستقرار البطولات، كما أن معيار المسؤولية في الأخلاقيات الرياضية قد يكون أكثر صرامة اذ يمكن معاقبة الرياضي حتى دون توافر النية الجنائية بمجرد ثبوت المخالفة تطبيقا لمبدأ المسؤولية الموضوعية في قضايا مثل تعاطي المنشطات أو التلاعب بالنتائج، وتظهر أهمية هذا النظام في كونه يحافظ على الثقة الجماهيرية والرعائية بالمنظومة الرياضية ويضمن تكافؤ الفرص بين المتنافسين، وهو ما يجعل هذه الأخلاقيات جزءا أساسيا من البنية القانونية والتنظيمية للرياضة الحديثة، وبذلك يمكن القول أن العلاقة بين الأخلاق العامة وأخلاقيات الرياضي علاقة تكاملية فالأولى توفر الأساس القيمي المشترك والثانية تترجم هذا الأساس الى التزامات محددة وآليات ردع خاصة تتناسب مع خصوصية المجال الرياضي ومتطلباته الاحترافية[2].

كما أن هذا التمييز يبرز كذلك في غاية العقوبة وهدفها، ففي إطار الأخلاق العامة يهدف الجزاء الى حماية النظام العام وضمان الردع العام والخاص وتحقيق العدالة الاجتماعية بينما في إطار اخلاقيات الرياضي المحترف يهدف الجزاء قبل كل شيء الى صون نزاهة المنافسة واستمرارية النشاط الرياضي وحماية سمعة المؤسسات الرياضية، الى ذلك فإن الأخلاقيات الرياضية كثيرا ما تتسم بالمرونة والتكيف السريع مع المستجدات التقنية والرياضية مثل وضع لوائح جديدة لمكافحة المنشطات أو لتقنين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من طرف النزاهة الرياضين وهو ما يميز عن القواعد العامة التي قد تحتاج الى تعديلات تشريعية طويلة ومعقدة [3]كذلك فإن اللوائح الرياضية تراعي مبدأ التناسب بين المخالفة والعقوبة لكن في الوقت ذاته تُعطى الأولوية لحماية المصلحة العليا للرياضة ولو على حساب بعض الحريات الفردية متى كان ذلك ضروريا ومبررا قانونيا، ومن هنا يمكن اعتبار أخلاقيات الرياضي المحترف منظومة متقدمة ومتخصصة تنقل القيم المجتمعية من المستوى النظري الى مستوى عمل تطبيقي سريع وفعال مع المحافظة على التوازن بين حقوق الفرد ومتطلبات المصلحة الجماعية للرياضة[4].

[1]- Durkheim Emile, The Division of Labour in Society, New York free press,1997,p48.

[2] - عادل عبد البصير، أخلاقيات الرياضة بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، 2018، ص35.

[3] - Foster Ken, " Is there a Global Sports Law ?" ; Entertaiment and Sports Law Journal,2005 , vol03, n01,p10.

[4] - Zyblerstein Julie"Disciplinary Sanctions in Sport : Objectives and Proportinality", International Sports Law Journaly,2020, vol20, n01, p60.

3.1. قيم أساسية في الرياضة الاحترافية

القيم الرياضية تمثل الأساس الذي تقوم عليه الممارسة الاحترافية فهي الإطار المنظم الذي يحقق التوازن بين متطلبات المنافسة واحترام حقوق جميع المشاركين ونجد من هذه القيم عناصر ذات طبيعة قانونية وأخلاقية متكاملة وتتمثل هذه القيم في:

1) اللعب النظيف:

يعتبر اللعب النظيف حجر الأساس في الممارسة الرياضية الاحترافية، إذ يرمز إلى التمسك بالمنافسة الشريفة والابتعاد عن أي سلوك قد يُخل بمبدأ العدالة بين الرياضيين ويتجاوز هذا المبدأ مجرد احترام القوانين الشكلية ليشمل الالتزام بروح النزاهة والشفافية مثل الامتناع عن تعاطي المنشطات أو محاولة التأثير على الحكام أو التلاعب بنتائج اللقاءات. ومن الجانب القانوني يُشكل اللعب النظيف التزاما جوهريا يتعين على الرياضي الالتزام به بموجب العقود الاحترافية واللوائح التنظيمية الوطنية والدولية، كما أن الإخلال بهذا الالتزام يُعد خرقا للعقد الرياضي وقد يترتب عنه توقيع عقوبات صارمة تشمل الإيقاف عن المنافسة ودفع غرامات مالية أو حتى فسخ العقد إذا كان الفعل خطيرا ويضر بسمعة اللعبة ونزاهتها[1].

2) احترام الخصم:

احترام الخصم قيمة محورية تحفظ الطابع الإنساني للمنافسة الرياضية، إذ تفرض على الرياضي معاملة الطرف الآخر بإنصاف بعيدا عن العنف أو الاستقرار أو الحاق الضرر المعتمد وهي قيمة تضمن أن يبقى التنافس وسيلة للارتقاء بالمستوى الرياضي لا أداة للانتقام أو الإهانة، وهذه القاعدة مكرسة في مدونات السلوك الرياضية والمواثيق الدولية التي تؤكد على ضرورة صون كرامة الإنسانية داخل الملاعب وخارجها، ومن الناحية القانونية فإن أي سلوك يهين الخصم أو يعتدي عليه قد يشكل مخالفة تستوجب عقوبات تأديبية أو حتى مساءلة جنائية إذا ترتب عنه ضرر بدني أو نفسي جسيم[2].

3) الالتزام بالقوانين الداخلية للعبة:

القوانين الداخلية ليست مجرد تعليمات إجرائية بل هي منظومة تنظيمية تحافظ على سير المنافسة بشكل منتظم وعادل، وهي تشمل القواعد التقنية واللوائح التأديبية والمدونات السلوكية التي تحكم سلوك اللاعبين والأندية والاداريين على حد سواء، كما أن الامتثال لهذه القوانين يشكل واجبا الزاميا على الرياضي المحترف وأي خرق لها يفتح المجال لتفعيل العقوبات المنصوص عليها مثل الغرامات والايقاف أو الغاء النتائج، وتؤكد

[1] - Jose serran Peremolina, Aleyandro Martinez Baena, Systematic review of rearch on Fair play and sporting competition, sport educatuin and society,2020, vol 16, n04, p02.

[2] - Manuel Tamas, Abad Robles, Benjamin Navarro Dominguez, The developement Of Respect in young athletes : A systematic Review and Meta-Analysis, plos one, 2021, vol16, n06, p21.

محاكم التحكيم الرياضي على أن احترام هذه اللوائح شرط ضروري لاستقرار المسابقات وضمان تكافؤ الفرص وأن أي خلاف بخصوص تطبيقها يُفصل فيه بسرعة حتى لا تتأثر المنافسات أو تتعطل برمجتها[1].

2. صور المخالفات الأخلاقية لدى الرياضيين المحترفين

تشكل المخالفات الأخلاقية لدى الرياضيين المحترفين أحد أهم التحديات التي تواجه الهيئات الرياضية، إذ تمس بسمعة المنافسات وتؤثر على نزاهتها ومعالجة هذه المخالفات لا تقتصر على البعد الأخلاقي فقط بل تتطلب اطارا قانونيا وتأديبيا يضمن فرض الانضباط وحماية مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المتنافسين، وفيما يلي تبيان لأهم السلوكيات الفردية التي تمس القيم الرياضية:

1.2. السلوكيات الماسة بالقيم الرياضية

يقصد بالسلوكيات الماسة بالقيم الرياضية كل الأفعال والممارسات التي تنتهك المبادئ الأخلاقية والمعايير السلوكية التي يقوم عليها النشاط الرياضي، سواء على مستوى الممارسات الفردية أو الجماعية داخل المنافسة أو خارجها، وتشمل هذه السلوكيات كل ما يُضر بروح الرياضة أو يخل بمبدأ اللعب النظيف أو يقوض المساواة بين المتنافسين، وتتمثل هذه الممارسات والأفعال في:

1. **المنشطات:**

تُعرف المنشطات في الاطار الرياضي على أنها كل مادة أو وسيلة محظورة تستعمل عمدا بغرض تحسين الأداء البدني أو الذهني بطرق غير طبيعية أو غير مشروعة، وهو ما تنظمه بدقة الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات "Wadda" من خلال إصدار القائمة المحضورة سنويا التي تتضمن جميع المواد والوسائل المحظورة داخل المنافسات وخارجها، مع تصنيفها بحسب تأثيرها على الأداء الرياضي ومخاطرها الصحية وهذه القائمة يتم تحديثها بصفة دورية لضمتن مواكبة التطورات العلمية والطبية، وتلتزم الاتحادات الرياضية الدولية والوطنية بتطبيقها بشكل صارم على جميع الرياضيين[2].

فضلا عن ذلك فإن التعامل مع المنشطات لا يقتصر على كونها مسألة صحية أو وطنية فقط بل يُنظر اليها كقضية قانونية تمس جوهر المنظومة القيمية التي تؤطر الرياضة الاحترافية، فتعاطي المنشطات يُشكل انتهاك صارخا لمبدأ اللعب النظيف الذي يقوم على تكافؤ الفرص والمنافسة العادلة، حيث يمنح الرياضي الملتزم أفضلية غير مشروعة تقوض نزاهة النتائج وتؤثر على مصداقية البطولات، كما أن هذا السلوك يفرغ قيمة احترام الخصم

[1] -Rosmaryn Van Kleef, The Legal Status Of Dsciplinary Regulation In sport , International Law Journal, 2013, vol14 , n01 , p22.

[2]- خالد علي دعدع، المنشطات الرياضية (ماهيتها، أضرارها، تفشيها)، مقال منشور بموقع مجلة منهل الثقافة التربوية الإلكترونية، منشور بتاريخ 01-06-1445هـ على الموقع: www.manhal.net . تم الاطلاع بتاريخ 05-02- 2024

من مضمونها إذ يضع الرياضي الملتزم أمام منافس يتمتع بميزة اصطناعية غير عادلة، ما يُخلف شعورا بعدم المساواة ويؤدي الى تآكل الثقة بين اللاعبين أنفسهم.

كما أن تعاطي المنشطات يُعد خرقا للالتزامات التعاقدية والقوانين الداخلية للاتحادات الرياضية، ويعرض الرياضي للمساءلة سواء عبر لجان التأديب الوطنية أو عبر الهيئات الرياضية القضائية الدولية، وتشمل العقوبات عادة الإيقاف المؤقت أو الدائم أو الغاء النتائج أو سحب الميداليات والجوائز وصولا الى الشطب من السجلات الرسمية وقد استقر القضاء الرياضي ممثلا في محكمة التحكيم الرياضية "Cas" على أن قضايا المنشطات تمس النظام العام الرياضي، وتستدعي تشديد العقوبات لحماية نزاهة البطولات والحفاظ علة الثقة المؤسسية والجماهيرية في الرياضة، ولا يقف الأثر عند هذا الحد إذ أن تفشي المنشطات يهدد سمعة الرياضة عالميا، ويُعرض المؤسسات الرياضية لخطر فقدان الرعاة والدعم الإعلامي والجماهيري ما يهدد الاستقرار الاقتصادي للقطاع الرياضي برمته[1].

والى جانب البعد القانوني والقيمي لا يمكن إغفال الانعكاسات الصحية والنفسية لهذه المواد، حيث تشير الدراسات الطبية إلى أن استعمال المنشطات قد يسبب اضرار جسيمة على المدى الطويل مثل اضطرابات القلب والكبد والجهاز الهرموني والعصبي، بالإضافة الى آثار نفسية كالإدمان والعدوانية المفرطة ، ولهذا السبب فغن مكافحة المنشطات تمثل التزاما جماعيا منظما بين الرياضيين والأندية والاتحادات والهيئات الدولية بهدف حماية سلامة اللاعبين وضمان أن تبقى الرياضة ميدانا للمنافسة العادلة المبنية على القدرات الطبيعية لا على التدخلات الكيميائية أو الغش المنظم[2].

2. الغش:

يمثل الغش في الرياضة سلوكا غير مشروع يهدف الى تغيير نتاج المنافسة أو التأثير على مجرياتها بوسائل تخالف القواعد المنظمة، وهو من أخطر الانتهاكات التي تمس جوهر النظام العام الرياضي إذ لا يعد الغش مجرد خرق تقني للقوانين بل اعتداء على مبدأ العدالة الرياضية وتكافؤ الفرص بين المتنافسين، ما يجعله هادما مباشرا للركائز التي تقوم عليها الرياضة الاحترافية فمن منظور اللعب النظيف يشكل الغش انكارا لقيمة النزاهة التي يفترض أن تسود الميدان لأنه يُفرغ المنافسة من مضمونها الطبيعي القائم على المجهود البدني والمهارات المكتسبة ويحول النتيجة الى ثمرة وسائل غير مشروعة، الأمر الذي يُضر بمصداقية الرياضة أمام جمهورها[3]. أما من زاوية احترام الخصم فالغش يتضمن اعتداء على حقوق الطرف الآخر في التنافس الشريف ويحرمه من فرصة عادلة للفوز، وهو ما ينعكس سلبا على العلاقات الرياضية ويولد نزاعات وخلافات قد تمتد

[1] -Marjoline Viret, Evidence In Anti-Doping at The Tntersection of science and law, The Hague : T.M.C Asser press springer , 2016 , 46-47

[2] - خالد علي دعدع، المرجع السابق.

[3] - قرين زموش رشيدة، الغش كصورة للانحراف الرياضي، المجلة العلمية لمعهد التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر3، المج14، الع01، ص214.

الى ساحات القضاء الرياضي، وبالنسبة للالتزام بالقوانين الداخلية للعبة فإن الغش يُعد خرقا صريحا للنصوص التنظيمية التي اقرت لضمان سير المنافسات بصورة عادلة مما يضع مرتكبه تحت طائلة الجزاءات التي قد تتراوح بين الإنذار والغرامة المالية والايقاف عن النشاط وحتى الشطب النهائي لذلك تتعامل الأنظمة الرياضية الدولية والوطنية مع الغش على أنه تهديد للنظام العام الرياضي، فاستمرار هذا السلوك يؤدي الى فقدان الثقة في نتائج البطولات وابتعاد الجماهير والمستثمرين، وهو ما ينعكس على استدامة اللعبة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي ولهذا السبب نجد أن لوائح الاتحادات الدولية واللجان الأولمبية تشدد على تجريم الغش وتقر عقوبات رادعة بهدف حماية القيم الاحترافية وضمان استقرار البيئة الرياضية[1].

3. التلاعب بنتائج المباريات:

يعتبر التلاعب بنتائج المباريات انتهاكا خطير النظام القانوني الرياضي لأنه ينطوي على تغيير متعمد لمسار المنافسة ونتيجتها بوسائل غير مشروعة، مما يزعزع أسس العدالة والنزاهة التي تشكل جوهر الرياضة الاحترافية، وهذا السلوك يُجرد المنافسة من قيمتها التنافسية الحقيقية ويُحولها الى عملية مصطنعة وهو ما يُعد مساسا مباشرا لمبدأ اللعب النظيف كما أنه يُشكل اخلالا بحق الخصم في خوض مواجهة متكافئة قائمة على الأداء الواقعي لا على نتائج متفق عليها مسبقا، الأمر الذي يخرق الالتزامات الأخلاقية بين المتنافسين ويثير منازعات قد تمتد الى محكمة لتحكيم الرياضية وهو ما يبرر خضوعه لعقوبات تأديبية صارمة كالإيقاف الطويل أو الغرامات المالية أو حتى الشطب النهائي من النشاط الرياضي وتتجاوز آثاره البعد القانوني الى الآثار الاقتصادية والاجتماعي، حيث يؤدي الى زعزعة ثقة الجماهير والجهات الراعية للمنافسات وتهديد الاستقرار المالي للمسابقات، لهذا أولت المنظمات الدولية مثل الفيفا واللجنة الأولمبية الدولية أهمية قصوى لمكافحة التلاعب من خلال سن لوائح صارمة وانشاء وحدات نزاهة والتعاون مع السلطات القضائية الوطنية لتجريم هذه الأفعال جنائيا بما يضمن حماية القيم الاحترافية واستمرار الرياضة كفضاء شريف للتنافس المشروع[2].

2.2.السلوك العدواني داخل أو خارج الملعب:

يشكل السلوك العدواني داخل أو خارج الملعب أحد أخطر التحديات أمام الراضة الاحترافية لما ينطوي عليه من تهديد لسلامة المنافسة ونزاهتها، ويشمل هذا السلوك الأفعال اللفظية والجسدية التي تتجاوز حدود التنافس المشروع مثل العنف الجسدي والاهانات والشتم والتحريض على الكراهية أو الاعتداءات الموجهة سواء ضد الجمهور أو الحكام واللاعبين[3].

---

[1] - الدوري عدنان، الانحراف الاجتماعي، دراسة في النظريات والمشكلات، دار السلاسل، الكويت،1994، ص33.

[2] - يحي إبراهيم دهشان، المسؤولية الجنائية عن الجرائم الرياضية، المجلة القانونية الاقتصادية، كلية الحقوق جامعة الزقازيق، العدد 47، 2025، 21.

[3]- محمد عباضلي، العنف الظاهرة والأسباب، مجلة الدركي الصادرة عن قيادة الدرك الوطني، مطبعة النشر والاشهار، الجزائر، العدد02، 2024، ص14.

كما أنه ومن جهة أخرى يعد العنف في الملاعب وخارجها إخلالا جوهريا بالمنظومة القانونية والأخلاقية التي تحكم النشاط الرياضي الاحترافي كونه يضعف النظام الانضباطي ويؤثر على مبدأ تكافؤ الفرص الذي يشكل أساس شرعية المنافسة الرياضية، وهذا الاخلال لا يقتصر أثره على لحظة وقوع الفعل بل يمتد ليزعزع ثقة الجمهور ويغير طبيعة المنافسة بحيث تتحول من اطار منظم تحكمه القواعد الى فضاء تسيطر عليه الفوضى والتوتر، وعندما يصبح العدوان ظاهرة متكررة فإن ذلك يخلق بيئة مشحونة تؤثر في جميع الفاعلين داخل الوسط الرياضي من لاعبين وحكام ومدربين وحتى الجماهير، كما أنه يحول فضاء المنافسة الى ساحة صراع شخصي، كما أنه يشكل مساسا بمبدأ احترام الخصم إذ يتضمن انتهاكا لكرامة هذا الأخير وحرمانه من حقه في التنافس في بيئة آمنة ومنصفة، ويشكل هذا السلوك مخالفة للقوانين الداخلية للعبة التي تنص على تجريم الأفعال العنيفة أو المسيئة وهو ما يبرر اخضاع مرتكبيه لعقوبات تأديبية مشددة تتراوح بين الإنذار والطرد والايقاف والغرامات المالية وقد تصل الى فسخ العقود أو شطب الرياضي نهائيا من النشاط، كما تمتد آثار السلوك العدواني الى المجال الاجتماعي والإعلامي إذ تسيئ هذه التصرفات الى صورة الرياضة الاحترافية وتضعف ثقة الجماهير والرعاة، الأمر الذي يدفع الهيئات الرياضية الدولية الى تطوير لوائح انضباطية متقدمة وبرامج توعية للحد من هذه الظاهرة وحماية القيم الرياضية الأساسية[1].

3.2. خرق العقود والاخلال بالالتزامات الرياضية التعاقدية:

خرق العقود والاخلال بالالتزامات التعاقدية في الرياضة الاحترافية يمس بالأساس القانوني الذي تقوم عليه العلاقة بين الأطراف الرياضية، إذ تبني هذه العلاقات على مبدا القوة الملزمة للعقد والثقة المتبادلة بين اللاعب والنادي والراعي والاتحاد كما أنه ومن الناحية القانونية فالعقد الرياضي ليس مجرد اتفاق تجاري بل هو أداة تنظيمية تضبط السلوكيات وتحدد الواجبات والحقوق بما يتوافق مع اللوائح الداخلية للاتحادات الدولية والقوانين الوطنية، وعليه فإن الاخلال بالتزامات العقد يهدد التوازن الذي يضمن استقرار المنافسات ويؤدي الى نزاعات قد تعصف بمبدأ الأمن القانوني داخل الوسط الرياضي[2].

كما تتجلى صورة هذا الاخلال في كونه يُهدد مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود، وهو من المبادئ العامة التي تستند اليها القوانين المدنية والأنظمة الرياضية على حد سواء، فالامتناع عن أداة الالتزامات المالية أو فسخ العقد بشكل تعسفي أو تجاهل شروط الرعاية والواجبات الإعلامية يترتب عنه اضرار مباشر بالمصالح الاقتصادية للأطراف الأخرى ويؤثر على العدالة التعاقدية، كما أن آثار هذا السلوك تتجاوز البعد الفردي لتشمل التأثير على سمعة النادي ومصداقية المنافسة ككل، مما يؤدي الى فقدان الثقة لدى المستثمرين والرعاة وانعكاسات سلبية على تمويل الرياضة الاحترافية، ولهذا وضعت الأنظمة الرياضية الدولية آليات متخصصة

[1] - نوال عبيد، الطاهر اجغيم، العنف في الملاعب: الأسباب والحلول، دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2،المج22، الع02، 2022، ص149.

[2] - محمد الأمين منماني، الأثار القانونية لعقد الاحتراف الرياضي للاعب كرة القدم –دراسة مقارنة-، مجلة العلوم الإنسانية، 2019، المج01، العد52، ص241.

للتعامل مع هذه الانتهاكات مثل لجان حل النزاعات وغُرف فض المنازعات بمحكمة التحكيم الرياضية التي تهدف الى حماية استقرار المنافسة وتطبيق الجزاءات بشكل عادل وسريع، ومن أهم التدابير القانونية المقررة نجد التعويض عن الاضرار فرض الغرامات أو تعليق مشاركة اللاعب أو النادي في المنافسات أو حتى الغاء نتائج المباريات في بعض الحالات إذا كان الإخلال قد أثر على سير البطولة وهذا لضمان احترام الالتزامات التعاقدية مستقبلا[1].

وهنا تتضح العلاقة الوثيقة بين احترام العقود وحماية القيم الاحترافية في الرياضة، إذ أن تنفيذ الالتزامات التعاقدية على نحو دقيق لا يحافظ فقط على حقوق الأطراف بل يضمن استمرار الاستثمارات والرعاية ويعزز نزاهة وعدالة المنافسات، وبهذه الطريقة يتحقق الهدف الأسمى للنظام القانوني الرياضي وهو الحفاظ على استقرار المنظومة وضمان توازنها على المدى الطويل.

3. دور القوانين في تنظيم أخلاقيات الرياضي المحترف

يمكن اعتبار القوانين الرياضية بمثابة الاطار الذي ينظم السلوك المهني للرياضيين المحترفين، فهي تضبط العلاقة بين المنافسة والالتزام الأخلاقي وتضمن أن يبقى الأداء الرياضي متوافقا مع مبادئ النزاهة والانضباط، ومع اتساع ظاهرة الاحتراف وتزايد الضغوط الاقتصادية والتجارية، أصبح وضع قواعد دقيقة ضرورة لحماية مبدأ تكافؤ الفرص والحفاظ على مصداقية المنافسات فهذه القواعد لا تقتصر على تحديد المخالفات والعقوبات، بل تهدف أيضا الى ترسيخ ثقافة احترام القيم الرياضية وتعزيز الممارسات التي تعكس المسؤولية والانضباط، مما يحافظ على سمعة الرياضة ويضمن استمرارها كفضاء عادل ومنظم للتنافس، وفيما يلي محاولة لإبراز دور القوانين في معالجة الانحرافات التي تمس بالقيم الرياضية:

1.3. القوانين الرياضية:

القوانين الرياضية الصادرة عن الاتحادات المحلية تمثل الحلقة الأساسية في ضبط وتنظيم النشاط الرياضي على المستوى الوطني إذ تضع الإطار القانوني الذي يحدد حقوق وواجبات الرياضيين، الأندية، الحكام، والمدربين، وتعمل على ملائمة القواعد الدولية مع خصوصيات البيئة المحلية، كما أن هذه اللوائح تستمد مشروعيتها من القوانين الوطنية المنظمة للرياضة ومن اللوائح الصادرة عن الاتحادات الدولية، مما يجعلها حلقة وصل بين النظام القانوني العام والمتطلبات الخاصة بكل رياضة، وتتمثل هذه القوانين في:

أ) القوانين الوطنية:

تتمثل القوانين التي تناولت موضوع الرياضة بالتفصيل في:

[1] - المرجع نفسه، ص243.

1- الأمر رقم 76-81 :

يعتبر الأمر76-81[1] حجر الأساس في تاريخ التشريع الرياضي الجزائري، حيث مثل أول نص قانوني شامل بعد الاستقلال الذي حاول وضع اطار قانوني شامل ينظم ميدان التربية البدنية والرياضة على المستوى الوطني، إذ انطلق هذا النص من رؤية الدولة لدور الرياضة كأداة استراتيجية لترسيخ القيم الوطنية وتعزيز الانسجام الاجتماعي، وهو ما منح النشاط الرياضي طابعا عموميا رسميا وجعل منه جزءا من السياسة العمومية للدولة، وقد نص الأمر صراحة على أن ممارسة الرياضة تدخل ضمن مسؤوليات الدولة ليس فقط بوصفها نشاطا ترفيهيا بل باعتبارها وسيلة تربوية واجتماعية هادفة الى إعداد المواطن بدنيا ونفسيا، وعليه وانطلاقا من هذه الرؤية أدرج المشرع التربية البدنية ضمن المناهج التعليمية الإلزامية، وهو ما يبرز الأهمية القانونية الممنوحة لها بوصفها ركيزة في تكوين الأجيال وصحة المجتمع. كما لم يقتصر هذا الإطار التشريعي على تحديد المبادئ العامة بل وضع أيضا أسسا تنظيمية واضحة لتسيير النشاط الرياضي، حيث ألزم الهيئات العمومية بالإشراف على تنظيم الرياضة وضبط آليات تمويلها ومتابعة ممارستها وهذا التنظيم الرياضة وضبط آليات تمويلها ومتابعة ممارستها، كما أن هذا التنظيم عكس التوجه السياسي لتلك المرحلة أين كانت الدولة صاحبة الدور الرئيسي في رسم السياسات وتمويل القطاعات الحيوية بما في ذلك قطاع الرياضة[2].

كما فتح الأمر المجال لإنشاء الهياكل المحلية والجمعيات الرياضية محددا بدقة العلاقة بينها وبين السلطات العمومية وآليات الرقابة التي تضمن انسجام عملها مع الأهداف الوطنية، وهذا التوازن بين المركزية والتسيير المحلي سمح بتطوير منظومة رياضية شاملة قادرة على الانتشار على مستوى القواعد الشعبية. ومما يلاحظ على الأمر 76-81 أنه لم يكن تشريعا جامدا بل شكّل قاعدة انطلاق لمنظومة متجددة قابلة للتطوير مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية اللاحقة، كما مهد الطريق لإصدار قوانين لاحقة أكثر تفصيلا مثل القانون 89-03، الذي جاء ليعالج التحديات الجديدة المتمثلة في تمويل القطاع وإشراك المبادرات الخاصة في تطوير الرياضة.

بناء على ذلك يتضح أن الأمر 76-81 أسس لبنية قانونية متكاملة ربطت بين البعد التربوي والاجتماعي والتنظيمي للرياضة، ووفرت الأساس الذي استندت إليه التشريعات الرياضية اللاحقة في مسار تحديث المنظومة الرياضية الجزائرية.

[1] - الأمر رقم76-81 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976 المتضمن لقانون التربية البدنية والرياضية، الجريدة الرسمية عدد90، الصادرة بتاريخ10 نوفمبر 1976.

[2] - حمزة خضري، الحق في ممارسة الرياضة في التشريع الجزائري، مجلة البيبان للدراسات القانونية والسياسية، جامعة برج بوعريريج، المج05 ، الع02، 2020، ص221.

2- القانون رقم 89-03:

جاء هذا القانون [1]كخطوة مكملة ومتقدمة على الأمر 76-81 السابق الذكر، ليمثل نقطة تحول في التشريع الرياضي الجزائري من خلال تحديث الإطار القانوني ليتلاءم مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد في أواخر الثمانينات، كما ركز هذا القانون على إعادة تنظيم النشاط الرياضي ضمن مفهوم" المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضية"، وهو ما منح الرياضة صبغة مؤسساتية أكثر وضوحا ودقة.

فضلا عن ذلك تميز هذا القانون بتصنيفه للأنشطة الرياضية إلى أربعة أصناف رئيسية ما سمح بترتيبها ضمن أطر تنظيمية ملائمة لكل نوع سواء ترفيهية، مدرسية، تنافسية أو عالية المستوى، كما منح هذا النص أهمية خاصة لتطوير الرياضة التنافسية والاحترافية محددا دور الاتحادات والجمعيات في الإشراف على الممارسة الرياضية وتشجيع المواهب. كما أنه وعلى المستوى التنظيمي فتح هذا القانون المجال أمام مشاركة أوسع للقطاع الخاص والمجتمع المدني في تمويل وتسيير الأنشطة الرياضية، في محاولة لمعالجة مشكلات التمويل التي ظهرت نتيجة تقلص تدخل الدولة المباشر، وبهذا المعنى شكل القانون 89-03 انتقالا من مركزية صارمة نحو نموذج أكثر مرونة يوازن بين الرقابة العمومية والمبادرات المحلية[2].

وعليه يمكن القول أن هذا القانون عزز المسار الذي أرساه الأمر 76-81 لكنه أعطى بُعدا أكثر واقعية وتكيفا مع المرحلة الجديدة ما جعله خطوة أساسية في تحديث المنظومة الرياضية الجزائرية وربطها بالتحولات الاقتصادية والسياسية.

3- القانون رقم04-10:

هذا القانون[3] يعد تحديثا جوهريا للتشريع الرياضي الجزائري، إذ جاء لترسيخ مبادئ الاحتراف وتنظيم العلاقة بين الدولة والهياكل الرياضية على نحو أكثر وضوحا حيث أعاد هذا القانون تحديد أدوار ومسؤوليات الاتحادات والأندية وكرس الرقابة العمومية إلى جانب ضمان استقلالية الحركة الرياضية، كما وضع قواعد دقيقة لضبط التسيير المالي والإداري، ومنع الممارسات غير المشروعة مثل الفساد والإخلال بالعقود وربط الأنظمة التأديبية الوطنية بالمعايير الدولية خصوصا في مجال مكافحة المنشطات والتحكيم الرياضي، إضافة على ذلك شجع الاستثمار في المنشآت الرياضية وتطوير الرياضة المدرسية والجامعية لخلق قاعدة واسعة للمواهب[4].

---

[1] - القانون رقم89-03 المؤرخ في 25فيفري 1995، المتعلق بتوجيه المنظومة الوطنية التربية البدنية والرياضية وتنظيمها وتطويرها، الجريدة الرسمية عدد17، الصادرة بتاريخ29 مارس 1995.

[2] - حمزة خضري، عشاش حمزة، المرجع نفسه، ص228.

[3] - القانون رقم 04-10 المؤرخ في 14 غشت2004، المتعلق بالتربية البدنية والرياضية، الجريدة الرسمية، عدد52، الصادرة بتاريخ18 غشت 2004.

[4] - حمزة خضري، عشاش حمزة، المرجع نفسه، ص228.

على هذا الأساس يمكن القول أن هذا القانون أتى مكملا لما سبقه من نصوص لكنه أضفى عليها بُعدا عصريا يعكس متطلبات الاحتراف والعولمة، ما ساعد على تحديث المنظومة الرياضية وتعزيز القيم الأخلاقية داخلها.

4- القانون رقم 13-05:

هذا القانون[1] أتى ليعزز الإصلاحات السابقة ويضع منظومة أكثر دقة لتنظيم النشاط الرياضي، حيث ركز على تحسين الحوكمة الداخلية للهياكل الرياضية وضبط طرق تسييرها بما يتوافق مع معايير الشفافية والمساءلة كما أولى أهمية خاصة لحقوق الرياضيين المحترفين من خلال توفير حماية قانونية واجتماعية متقدمة، وضبط العلاقة التعاقدية بينهم وبين الأندية والرعاة بشكل يضمن الاستقرار المهني، وفي الجانب التنظيمي دعم هذا القانون استقلالية الحركة الرياضية مع الإبقاء على رقابة الدولة لضمان احترام المصلحة العامة[2].

الى جانب ذلك أدخل القانون أحكاما أكثر وضوحا في مجال مكافحة المنشطات، فألزم الاتحادات الرياضية الوطنية بوضع برامج رقابية وتوعوية تتماشى مع المعايير الدولية وأكد على ضرورة الالتزام بآليات التحكيم الرياضي كوسيلة رئيسية لحل النزاعات بما ينسجم مع توجهات محكمة التحكيم الرياضية الدولية، وبهذه المقتضيات رسخ القانون إطارا تشريعيا يواكب متطلبات الاحتراف والعولمة ويعزز القيم الأخلاقية والعدالة داخل الساحة الرياضية.

ب) القوانين الدولية:

1- الميثاق الأولمبي Olympic Charter:

الميثاق الأولمبي[3] هو الوثيقة المرجعية الأساسية التي تحدد المبادئ والقواعد المنظمة للحركة الأولمبية العالمية، كونه يضع الإطار العام لعلاقة اللجان الأولمبية الوطنية باللجنة الأولمبية الدولية كما يحدد معايير المشاركة في الألعاب الأولمبية وآليات فرض العقوبات على المخالفين، فضلا عن ذلك فإن الميثاق لا يقتصر على الجانب التنظيمي بل يتضمن مبادئ أخلاقية مثل اللعب النزيه ومنع التمييز ومكافحة المنشطات، هذا ما يجعله مصدرا أساسيا لترسيخ القيم الرياضية عالميا.[4]

---

[1] -القانون رقم13-05 المؤرخ في 23 يوليو سنة2013، المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها، الجريدة الرسمية عدد 39، بتاريخ 31 يوليو سنة2013.

[2] - دحماني محمد، قراءة في القانون13-05 المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها ومدى اهتمامه برعاية المواهب الرياضية الشابة في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المج05، الع02، 2021، ص1551.

[3]- الميثاق الأوروبي هو مجموعة من القواعد والمواد القانونية والتنظيمية الصادرة عن اللجنة الأولمبية الدولية، والتي تحدد المبادئ الأساسية للأولمبية، وتنظم هيكل وعمل الحركة الأولمبية بما في ذلك دور اللجنة الأولمبية الدولية واللجان الأولمبية الوطنية والاتحادات الدولية واللجان المنظمة للألعاب الأولمبية.

[4]- قشي جميلة، اللجنة الأولمبية ومدى مساهمتها في دعم الرياضة الأولمبية في الجزائر، مجلة علوم وتقنيات النشاط البدني الرياضي، جامعة الجزائر3، المج06، الع14، 2017، ص163.

2- القوانين واللوائح الصادرة عن الاتحادات الرياضية الدولية:

الاتحادات الدولية مثل Fifa في كرة القدم أو Fiba في كرة السلة تصدر لوائح تنظيمية ملزمة لجميع الاتحادات الوطنية الأعضاء، وهذه اللوائح تحدد القواعد المتعلقة بتنظيم المنافسات وتسجيل اللاعبين، وتقنين آليات الانتقال والانضباط التأديبي، كما أنه ومن الناحية القانونية تعد هذه اللوائح جزءا من نظام قانوني خاص يعلو على القوانين المحلية عند تنظيم المسابقات الدولية، كما توفر آليات تسوية النزاعات مثل اللجوء إلى محكمة التحكيم الرياضي[1].

3- مدونة الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات Wada Code:

تعتبر هذه المدونة[2] لمرجع الدولي الوحيد المنظم لمسألة مكافحة المنشطات في الرياضة، وهذه المدونة تحدد قائمة المواد المحظورة وكذا إجراءات أخذ العينات وآليات التحقيق والعقوبة في حالة ثبوت المخالفة، كما تهدف المدونة إلى توحيد المعايير بين جميع الاتحادات الدولية واللجان الوطنية لضمان عدالة المنافسة وحماية صحة الرياضيين، كما تتيح آلية الاستئناف أمام محكمة التحكيم الرياضي لضمان حماية الحقوق الإجرائية للمخالفين[3].

4- أنظمة محكمة التحكيم الرياضيCas :

محكمة التحكيم الرياضي[4] هي الجهاز القضائي الأعلى المختص في الفصل في النزاعات الرياضية على المستوى الدولي، وتسعى المحكمة من الناحية القانونية الى توفير آلية بديلة للتقاضي تكون متميزة بالسرعة والسرية والخبرة المتخصصة كما تتسم قراراتها بالقوة التنفيذية الملزمة لجميع الأطراف المتنازعة بما فيها الاتحادات الدولية، وهذا ما يجعلها ركيزة لضمان الاستقرار القانوني وحماية مبدأ المساواة أمام القانون الرياضي[5].

5- مواثيق النزاهة واللعب النزيه الصادرة عن الاتحادات الدولية:

إضافة إلى القوانين الملزمة أصدرت عدة هيئات دولية مواثيق خاصة بالنزاهة مثل Fifa Code Of Ethics و كذا Ioc Code Of Ethics وهذه المواثيق تهدف إلى ترسيخ القيم الأخلاقية وكذا مكافحة

---

[1] - قشي جميلة، المرجع نفسه، ص165.

[2]- المدونة العالمية لمكافحة المنشطات هي الوثيقة الأساسية التي وضعتها الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات، وهي بمثابة الإطار القانوني الدولي الموحد الذي ينظم جميع القوانين والسياسات والقواعد المتعلقة بمكافحة المنشطات في الرياضة على المستوى العالمي.

[3] - لعبان محمد، مكافحة المنشطات الرياضية في القانون الجزائري، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المج09، الع2024،01، ص117.

[4] - محكمة الحكيم الرياضية هي هيئة مستقلة ومحايدة أنشئت سنة1984 بمبادرة من اللجنة الأولمبية الدولية ومقرها الرئيسي- لوزان بسويسرا تتمثل مهمتها الأساسية في الفصل النزاعات المرتبطة بالرياضة عن طريق التحكيم أو الوساطة.

[5] - بوساق فتيحة، بوساق أسماء، محكمة التحكيم الرياضي، المجلة العلمية للتربية البدنية والرياضة، جامعة الجزائر3، المج12، الع01، 2013، ص15.

الفساد والتلاعب بالنتائج، كما تشكل هذه المواثيق جزءا من التزامات الرياضيين والمسؤولين وتؤدي مخالفتها إلى الإيقاف أو الحرمان من المشاركة في المنافسة الدولية[1].

2.3. العقوبات التأديبية

تمثل العقوبات التأديبية إحدى الركائز الجوهرية لضبط النظام القانوني في المجال الرياضي، فهي أداة أساسية لحماية القيم الأخلاقية والمبادئ التي يقوم عليها النشاط الرياضي الاحترافي كما يضمن تطبيقها التزام جميع الأطراف بالقواعد المنظمة للمنافسة ويمنع أي سلوك من شأنه المساس بنزاهتها أو الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص الذي من المفترض أن يسود المنافسات الرياضية، وتتمثل هذه العقوبات التأديبية في:

1- الإيقاف المؤقت:

تُطبق هذه العقوبة عندما يستدعي السلوك المخالف إبعاد اللاعب أو المدرب عن المشاركة في المنافسات لفترة محددة، ويُعتبر الإيقاف وسيلة لضمان استقرار سير المنافسة وحماية سلامة المشاركين، خصوصا عند ارتكاب اعتداءات جسدية أو سلوكية خطيرة، كما أن أثر الإيقاف يتجاوز الشخص المعاقب ليلقي بضلاله على نتائج الفريق ومكانته وهذا ما يجعله عقوبة ذات أثر ردعي قوي[2].

2- الغرامات:

الغرامة هي عقوبة مالية تهدف إلى تحميل المخالف تكلفة سلوكه غير المشروع وإحداث أثر رادع فعال، كونها ترتبط بمبدأ المسؤولية المدنية عن الإخلال بالالتزامات التعاقدية أو التنظيمية حيث تستخدم كوسيلة لحماية النظام المالي للمسابقات وتعويض الهيئة المنظمة عن الأضرار غير المباشرة في الرياضة الاحترافية، كما تشكل الغرامات أداة ضغط قوية لأنها تمس المصالح الاقتصادية للنادي أو اللاعب[3].

3- عقوبة الحرمان من الألقاب:

تعد هذه العقوبة إجراء تأديبيا موجها لإبطال نتيجة أو سحب لقب أُحرز بوسائل مخالفة للقوانين أو اللوائح التنظيمية، وتستعمل هذه العقوبة لحماية النزاهة التنافسية وضمان أن تبقى النتائج المعتمدة ناتجة عن منافسة مشروعة، وتهدف هذه إلى إعادة التوازن وإلغاء أي أثر قانوني لمخالفة أدت إلى فوز غير مشروع بما في ذلك التلاعب بالنتائج أو خرق أنظمة مكافحة المنشطات، أما على المستوى الأخلاقي فهي وسيلة لتأكيد أن

---

[1] - رشام جمال الدين، الآليات القانونية لتحقيق النزاهة ومجابهة الفساد في المجال الرياضي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفةالمج16، الع01، 2023، ص1041.

[2] - معتز عفيفي، قانون الرياضة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيعات، 2020، ص 49.

[3] - رشام جمال الدين، المرجع نفسه، ص1051.

الإنجازات الرياضية لا تكتيب قيمتها إلا باحترام قواعد اللعب النظيف وهو ما يعزز الانضباط ويحافظ على مصداقية المنافسات[1].

3.3. دور القانون الرياضي في تكميل الاخلاق الرياضية:

يمكن للقانون أن يكمل الأخلاقيات الرياضية ويعالج الانحرافات من خلال تحويل المبادئ القيمية التي تنظم سلوك الرياضيين إلى قواعد ملزمة، بحيث تصبح كل مخالفة لها آثار قانونية واضحة، سواء عبر فرض عقوبات مالية أو الحرمان من المشاركة أو حتى الإقصاء النهائي من المنافسات، فالقانون الرياضي يعمل كآلية وقائية وزجرية في الوقت ذاته فهو يحدد السلوك المقبول ويضع حدودا صارمة للأفعال التي تشكل تهديدا للرياضية مثل العنف ادخل المنافسة أو استخدام المنشطات أو الخداع أو التلاعب بنتائج المباريات، كما يمكن من الناحية القانونية تفعيل هذه الآليات عبر لجان تحكيم مختصة ولوائح تنظيمية واضحة تسمح بمساءلة الرياضيين والأندية على أفعالهم دون انتظار تحولها إلى أزمات أخلاقية عامة مما يضمن احترام العدالة والمساواة بين المشاركين، كما يوفر القانون آليات للرقابة والمتابعة وذلك من خلال تقارير رسمية وتقييم دوري للسلوك الرياضي، ما من شأنه أن يجعل الانحرافات قابلة للرصد والعقاب الفوري قبل تفاقمها، وبهذا الشكل يصبح القانون امتدادا عمليا للأخلاقيات حيث يُترجم المبادئ المجردة إلى التزامات ملموسة ويضمن استمرارية بيئة رياضية نزيهة تحمي اللاعبين[2].

كما يمكن للقانون أن يعالج الانحرافات الرياضية عن طريق تأسيس آليات واضحة للمساءلة والملاحقة القانونية بحيث تصبح المخالفات غير مقصورة على العقوبات الداخلية للأندية أو الاتحادات، بل تشمل أيضا إمكانية استدعاء الرياضيين أمام هيئات قضائية أو تحكيمية متخصصة، كما يمكن للقانون أن يفرض معايير دقيقة للشفافية والنزاهة في إدارة المنافسات بما يشمل مراقبة نتائج المباريات والفحص الدوري للمنشطات، والتحقق من سلوك الفرق والإداريين بحيث يتم الحد من التلاعب أو التجاوزات قبل أن تتحول إلى أزمات أخلاقية[3]. كما يوفر القانون إطارا للتأهيل والوقاية إذ يمكن أن يشمل برامج تعليمية وتدريبية للرياضيين حول قيم النزاهة والروح الرياضية ويضع قواعد واضحة للسلوك المتوقع داخل الملاعب وخارجها، مما يعزز من الالتزام الذاتي بالأخلاقيات. وبهذا التكامل بين الجزاءات الرادعة والوقاية التثقيفية يصبح القانون أداة فعالة ليس فقط لمعاقبة

[1] - بوخميس وناسة، العقوبة الرياضية وفق مدونة الانضباط التابعة للاتحادية الجزائرية لكرة القدم، مجلة نظرة على القانون الاجتماعي، جامعة وهران2 محمد بن أحمد، المج05، الع01، 2024، ص165.

[2] - Ken Foster, op.cit.p08

[3] - أحمد قوارية، مفهوم القيادة الرياضية وآثارها على سلوك الرياضيين، مجلة حوليات جامعة الجزائر، جامعة بن يوسف بن خدة، المج 16، الع02، 2006، ص163.

الانحرافات بعد وقوعها، بل للحد من احتمالية وقوعها أصلا وهو ما يضمن بيئة رياضية عادلة ومتوازنة تحمي جميع الأطراف المشاركة وتكفل احترام القيم الأساسية للرياضة[1].

4. العلاقة بين الأخلاق والقانون في الرياضة الاحترافية

في الرياضة الاحترافية لا يكفي أن تقوم المنافسات على المهارة البدنية والفنية فقط، بل يجب أن تؤطرها قيم أخلاقية وقواعد قانونية تحفظ نزاهتها فالأخلاق الرياضية تمنح الرياضة روحها النزيهة وتدعو إلى احترام الخصم وتكافؤ الفرص، بينما يأتي القانون ليحوّل هذه المبادئ إلى التزامات عملية ملزمة ويضع عقوبات واضحة على كل سلوك يهدد عدالة اللعبة أو يسيء لسمعتها وهذا التكامل بين الأخلاق والقانون يضمن أنتبقى الرياضة ساحة تنافس شريف، وفيما يلي ابراز لهذه العلاقة الرابطة بين الأخلاق والقانون في الرياضة الاحترافية:

1.4. دور القوانين في ضبط السلوك

القوانين الرياضية تمثل الإطار الملزم الذي يحدد ما هو مسموح وما هو محظور داخل المنافسات، فهي تترجم القيم الأخلاقية مثل النزاهة والروح الرياضية إلى التزامات واضحة وتضع عقوبات على الانحرافات كالعنف والتلاعب أو تعاطي المنشطات، غير أن الاقتصار على القوانين لا يكفي لضبط السلوك لأن فعاليتها تظل مرتبطة بالتطبيق بعد وقوع المخالفة في حين أن غاية الرياضة هي الوقاية قبل العقاب، لهذا يجب أن يتكامل القانون مع التربية الأخلاقية وبرامج التوعية حتى يتولد لدى الرياضي دافع ذاتي لاحترام القواعد حتى في غياب الرقابة فعندها يصبح القانون ضمانة لحماية عدالة المنافسة واستمرارية القيم التي تقوم عليها الرياضة الاحترافية وليس مجرد أداة ردع فقط[2].

فضلا عن ذلك فإن القوانين تمثل الأداة الأساسية التي تحدد قواعد اللعبة وتحمي القيم الأخلاقية، فهي تجرم الأفعال التي تهدد نزاهة المنافسة وتقرنها بعقوبات رادعة مثل الإيقاف أو الغرامات أو الحرمان من الألقاب، لكن الاكتفاء بالقانون لا يكفي لضبط السلوك بشكل كامل، لأنه يتدخل غالبا بعد وقوع المخالفة لذلك تبرز أهمية آليات الرقابة والتحكيم الرياضي إذ تتيح متابعة مستمرة للسلوكيات داخل وخارج الملاعب وتمكن من التدخل السريع قبل تفاقم الانحرافات، وعندما يقترن هذا الإطار القانوني ببرامج توعية وتربية أخلاقية ينشأ التزام داخلي لدى الرياضيين باحترام القواعد فتتحول العقوبات إلى وسيلة استثنائية وليست دائمة، وهذا التكامل بين القانون والرقابة والتثقيف هو ما يضمن بيئة تنافسية نزيهة وعزز ثقة الجماهير في الرياضة الاحترافية[3].

---

[1] - Janine Young kim and Matthew J. Parlow,Off-Court Misbehavior :Sports Leagues and Private Punishment, The Journalof Criminal law and Criminology, 2009, vol30, n03, p578.

[2] - احمد قوارية، المرجع السابق، ص 164.

[3] - Janine Young, op.cit.p 579.

2.4. ضرورة الالتزام الأخلاقي

القوانين الرياضية توفر إطارا صارما يحدد السلوكيات المسموح بها ويضع عقوبات على المخالفات التي تمس نزاهة المنافسة، غير أن هذا الإطار مهما كان محكما يظل محدود لأنه يتعامل غالبا مع الأفعال بعد وقوعها ولا يمكنه مراقبة النوايا أو منع كل السلوكيات التي قد تسيئ للروح المنافسة من الأساس، فعلى سبيل المثال قد يلتزم الرياضي بالنص القانوني لكنه يسلك سلوكيات استفزازية أو استغلالية لا تصل إلى درجة المخالفة لكنها تسيطر على قيم الاحترام والتكافؤ، هنا يتجلى دور الالتزام الأخلاقي الذي يُشكل خط الدفاع الأول حيث يعمل كآلية استباقية تمنع الانحراف قبل أن يتطور إلى خرق قانوني، ويغرس في الرياضي احترام القواعد بروحها ومقاصدها لا خوفا من العقوبة بل اقتناعا بضرورتها.

كما وأنه إذا اقتصر النظام الرياضي على القانون فقط فقد ينشأ سلوك شكلي يركز على تفادي العقوبة لا على حماية النزاهة، مما يجعل الانحرافات تعاود الظهور متى غابت الرقابة أو ظهرت ثغرات تنظيمية. لذلك فإن التكامل بين القانون والأخلاق يصبح ضرورة، فالقانون يوفر الردع الخارجي من خلال الجزاءات الواضحة والإجراءات العادلة بينما الأخلاق توفر الضبط الداخلي من خلال الضمير والوعي الذاتي، وهو ما يحقق التوازن المطلوب، وهذا التلاقي بين الإلزام القانوني والدافع الأخلاقي يؤدي إلى بيئة رياضية أكثر استقرارا وعدالة ويعزز ثقة الجمهور بالمؤسسات الرياضية[1].

3.4. التنشئة الأخلاقية الرياضية

تربية الرياضيين على القيم منذ الصغر تعتبر ركيزة أساسية لضمان بناء جيل يحترم القواعد ويجسد روح المنافسة النزيهة بشكل تلقائي، فالمرحلة المبكرة من حياة الرياضي هي الفترة الأكثر تأثيرا في تشكيل شخصيته وسلوكياته المستقبلية إذ تسمح بزرع مفاهيم تجسد النزاهة وهذه القيم إذا اكتسبها الطفل في بيئة رياضية تربوية وتتحول إلى جزء من شخصيته فلا يحتاج لاحقا إلى رقابة صارمة أو عقوبات متكررة للالتزام بها. كما أنه ومن الناحية العملية يمكن تحقيق ذلك عبر برامج تدريبية متكاملة تجمع بين الجانب البدني والجانب القيمي، مثل إدماج حصص توجيهية قبل وأثناء المنافسات وإشراك الأسرة والمدربين في غرس القيم وكذا اعتماد نماذج قدوة من الرياضيين، فضلا عن ذلك فإن المدارس مطالبة بوضع مدونات سلوك مبسطة موجهة للفئات الصغيرة وتدعيمها بأنشطة عملية مثل ورشات توعية ومكافآت للسلوك الإيجابي. وعليه يمكن القول أن التربية المبكرة تجعل القانون في المراحل اللاحقة مجرد داعم إذ يصبح الامتثال السلوكي نابعا من قناعة داخلية وليس خوفا من

[1] -Mohammad Fahlevi, Kittisak Jermsittiparsert, moderating Effects of Ethical Climate between the Relationship of coach Ethical Leadership and Affective Commitment : Evidence from Thailand Nonprofessional Soccer Players, Revista De Psicologia del Deporte, 2022, vol31,n03 , p161.

العقوبة، بذلك يتحقق التوازن بين التربية الأخلاقية والردع القانوني وتصبح الانحرافات أقل حدوثا وأكثر سهولة في المعالجة إذا ظهرت[1].

خاتمة:

يتضح من مجمل ما سبق أن الأخلاق والقانون يشكلان منظومة متكاملة لحماية الرياضة وضبط سلوك الرياضي المحترف، حيث يعمل القانون على وضع القواعد واللوائح المنظمة ويحدد العقوبات الرادعة بينما تضطلع الأخلاق بدور أعمق يتمثل في غرس القيم النبيلة في وجدان الرياضي منذ الصغر، وهذه العلاقة التكاملية تضمن أن تكون الممارسات الرياضية قائمة على قناعة داخلية تحترم القواعد قبل أن تكون خاضعة لردع خارجي، وهو ما يقلل من الانحرافات ويجعل اللجوء للعقوبة آخر وسيلة عند الإخلال الجسيم. كما أن الالتزام الأخلاقي يظل ضرورة حتى مع وجود منظومة قانونية متكاملة، لأن القانون وحده قد يضبط السلوك الظاهر ولكنه لا يكفي لتشكيل الضمير الرياضي او تحقيق روح المنافسة الشريفة وهو ما يستدعي استراتيجيات طويلة المدى تقوم على التربية الأخلاقية للرياضيين منذ المراحل المبكرة وتكامل جهود الأندية والاتحادات والمدارس في التوعية والتكوين، وبذلك يصبح الرياضي المحترف قدوة لجمهوره لا يخشى العقوبة بقدر ما يسعى للحفاظ على نزاهة صورته ورسالة الرياضية السامية.

وعليه يمكن إذن القول أن حماية الرياضة تتطلب جناحين متلازمين: جناح القانون الحازم الذي يطبق بصرامة على كل تجاوز، وجناح التربية الأخلاقية التي تعزز السلوك القويم وتمنع الانحراف من جذوره وهذه الرؤية الشمولية هي الضمان الحقيقي لاستمرار الرياضة كمجال للتنافس الشريف ومساحة تربوية تساهم في بناء مواطن مسؤول وقادر على تمثيل قيم مجتمعه داخل وخارج الملعب.

فضلا عما تقدم توصلنا إلى مجموعة من النتائج المتمثلة في:

- يتبين أن القوانين الرياضية المحلية والدولية تشكل الإطار التنظيمي الأساسي لضبط سلوك الرياضيين المحترفين، لكنها تبقى محدودة الأثر إن لم تدعمها قيم أخلاقية داخلية لدى الرياضيين.
- الالتزام الأخلاقي يوفر آلية وقائية تقلل من حالات اللجوء إلى العقوبات، ما يحقق استقرار أكبر في المنافسة ويعزز صورة الرياضة الاحترافية.
- التربية المبكرة على القيم الرياضية تساهم في بناء وعي متين لدى الرياضيين يجعل احترام القواعد سلوكا طبيعيا وليس مفروضا بالقوة.

[1] - Saeed Javed, Abida Naseer, Faryal Gul, EthicalDevelopment of Young University Player through Involvement in Sports, Pakistan Social Sciences Review, 2020, vol04, n111, p 318.

- الانحرافات السلوكية غالبا ما تكون نتيجة ضعف في التكوين القيمي أكثر منها مجرد خرق متعمد للقانون، مما يبرر أهمية المزج بين العقاب والتوعية
- العلاقة بين القانون والأخلاق علاقة تكامل، فالقانون يحمي القيم ويمنحها قوة إلزامية والأخلاق تجعل تطبيق القانون أكثر فعالية وأقل تكلفة.
- أما التوصيات التي نرتئي طرحها:
- تعزيز برامج التثقيف الأخلاقي داخل الأكاديميات الرياضية منذ المراحل الأولى وربطها بالأنشطة التدريبية اليومية.
- إلزام الاتحادات والأندية بوضع مواثيق سلوك واضحة تشرح للرياضيين حقوقهم وواجباتهم الأخلاقية والقانونية.
- تطوير آليات الردع التأديبي لتكون متدرجة تدمج بين العقوبة والإصلاح عبر برامج إعادة التأهيل والتكوين القيمي.
- توسيع دور الهيئات الرقابية واللجان التأديبية لضمان حياد القرارات وعدالتها، بما يرفع ثقة الجمهور والرياضيين في النظام القانوني.

قائمة المراجع:

الأوامر والقوانين

1. الأمر رقم76-81 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976 المتضمن لقانون التربية البدنية والرياضية، الجريدة الرسمية عدد90، الصادرة بتاريخ10 نوفمبر 1976.
2. القانون رقم89-03 المؤرخ في 25فيفري 1995، المتعلق بتوجيه المنظومة الوطنية التربية البدنية والرياضية وتنظيمها وتطويرها، الجريدة الرسمية عدد17، الصادرة بتاريخ 29مارس 1995.
3. القانون رقم 04-10 المؤرخ في 14 غشت2004، المتعلق بالتربية البدنية والرياضية، الجريدة الرسمية، عدد52، الصادرة بتاريخ18 غشت 2004.
4. القانون رقم13-05 المؤرخ في 23 يوليو سنة2013، المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها، الجريدة الرسمية عدد 39، بتاريخ 31 يوليو سنة2013.

الكتب: بالعربية:

1. الدوري عدنان، الانحراف الاجتماعي، دراسة في النظريات والمشكلات، دار السلاسل، الكويت،1994.
2. عادل عبد البصير، أخلاقيات الرياضة بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، 2018.
3. معتز عفيفي، قانون الرياضة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيعات، 2020.

المقالات: -بالعربية:

1. أحمد قوارية، مفهوم القيادة الرياضية وآثارها على سلوك الرياضيين، مجلة حوليات جامعة الجزائر، جامعة بن يوسف بن خدة، المج 16، الع02، 2006.
2. بوخميس وناسة، العقوبة الرياضية وفق مدونة الانضباط التابعة للاتحادية الجزائرية لكرة القدم، مجلة نظرة على القانون الاجتماعي، جامعة وهران2 محمد بن أحمد، المج05، الع01، 2024.
3. بوساق فتيحة، بوساق أسماء، محكمة التحكيم الرياضي، المجلة العلمية للتربية البدنية والرياضة، جامعة الجزائر3، المج12، الع01، 2013.
4. حمزة خضري، الحق في ممارسة الرياضة في التشريع الجزائري، مجلة البيبان للدراسات القانونية والسياسية، جامعة برج بوعريريج، المج05، الع02، 2020.
5. خالد علي دعدع، المنشطات الرياضية (ماهيتها، أضرارها، تفشيها)، مقال منشور بموقع مجلة منهل الثقافة التربوية الإلكترونية، منشور بتاريخ 01-06-1445هـ على الموقع: www.manhal.net . تم الاطلاع بتاريخ 05-02-2024
6. دحماني محمد، قراءة في القانون13-05 المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها ومدى اهتمامه برعاية المواهب الرياضية الشابة في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المج05، الع02، 2021،
7. رشام جمال الدين، الآليات القانونية لتحقيق النزاهة ومجابهة الفساد في المجال الرياضي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفةالمج16، الع01 ، 2023.
8. قرين زموش رشيدة، الغش كصورة للانحراف الرياضي، المجلة العلمية لمعهد التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر3، المج14، الع01.
9. قشي جميلة، اللجنة الأولمبية ومدى مساهمتها في دعم الرياضة الأولمبية في الجزائر، مجلة علوم وتقنيات النشاط البدني الرياضي، جامعة الجزائر3، المج06، الع14، 2017.
10. يحي إبراهيم دهشان، المسؤولية الجنائية عن الجرائم الرياضية، المجلة القانونية الاقتصادية، كلية الحقوق جامعة الزقازيق، العدد 47، 2025.

- الكتب بالفرنسية

1. Durkheim Emile, The Division of Labour in Society, New York free press,1997.
2. Jay. J. Goakley, Sport in Sosciety : Issues and cotroversies(13th edition), new york : Mc Grow-Hill education,2021.
3. Marjoline Viret, Evidence In Anti-Doping at The Tntersection of science and law, The Hague : T.M.C Asser press springer , 2016 .

-مقالات أجنبية:

1. Foster Ken, " Is there a Global Sports Law ?" ; Entertaiment and Sports Law Journal,2005, vol03, n01..
2. Jose serran Peremolina, Aleyandro Martinez Baena, Systematic review of rearch on Fair play and sporting competition, sport educatuin and society,2020, vol 16, n04.
3. Zyblerstein Julie"Disciplinary Sanctions in Sport : Objectives and Proportinality", International Sports Law Journaly,2020, vol20, n01.
4. Hans Lenk, Values and Norms in sport : certical reflections on the position and role of sport inmodern society, sport science review,1994, vol 03, n01.

5. Janine Young kim and Matthew J. Parlow,Off-Court Misbehavior :Sports Leagues and Private Punishment, The Journalof Criminal law and Criminology, 2009.vol30 ; n 03.
6. Manuel Tamas, Abad Robles, Benjamin Navarro Dominguez, The developement Of Respect in young athletes : A systematic Review and Meta-Analysis, plos one, 2021, vol16, n06.
7. Mohammad Fahlevi, Kittisak Jermsittiparsert, moderating Effects of Ethical Climate between the Relationship of coach Ethical Leadership and Affective Commitment : Evidence from Thailand Nonprofessional Soccer Players, Revista De Psicologia del Deporte, 2022.vol31, n03.
8. Rosmaryn Van Kleef, The Legal Status Of Dsciplinary Regulation In sport , International Law Journal, 2013, vol14 , n01.
9. Saeed Javed, Abida Naseer, Faryal Gul, EthicalDevelopment of Young University Player through Involvement in Sports, Pakistan Social Sciences Review, 2020.vol38, n111.